

لماذا تصدر حماس بطاقات لـ "تسهيل مهام" نشطاء غزة؟

كتبه نون بوست | 30 أبريل، 2014



أعلنت وزارة الداخلية الفلسطينية في قطاع غزة عن فتح باب التسجيل لنشطاء مواقع التواصل الاجتماعي لاستصدار بطاقة "تسهيل مهام النشطاء"، وبطاقة "تسهيل مهام لندوبي الصفحات الإخبارية".



إعلان هام

لنشطاء مواقع التواصل الاجتماعي

في إطار اهتمام وزارة الداخلية بنشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وفي إطار سعيها لتسهيل مهام عملهم الميداني فإننا نعلن عن فتح باب التسجيل للحصول على "بطاقة تسهيل مهام" حيث سيتم إصدار البطاقة بناءً على المعايير التالية:

بطاقة تسهيل مهام مندوبي الصفحات الإخبارية

1. الحد الأدنى أن يكون عدد معجبي الصفحة 50 ألف.
2. الصفحات ما بين 50 - 100 ألف معجب.
3. الصفحات ما بين 100 - 300 ألف معجب.
4. الصفحات التي تزيد عن 300 ألف معجب سيتم تقييم الحاجة بحيث لا تزيد عن 6 بطاقات.

بطاقة تسهيل مهام للنشطاء

1. حاجة المتقدم إلى البطاقة ومستوى نشاطه "الأولوية للمصورين".
2. أن يكون الناشط مهتماً بمتابعة الأحداث والتغطية الإخبارية.
3. يمتلك صفحة لا تقل عن 5000 معجب على الفيسبوك أو 2500 متابع على تويتر.
4. لا يقل عمره عن 20 سنة.
5. شهادة حسن سير وسلوك.

آلية التسجيل وإصدار البطاقة

- تقديم الطلب الإلكتروني من خلال موقع وزارة الداخلية عبر الروابط المدرجة أسفل الإعلان .

- سيتم تقييم الطلبات ودراسة موافقتها للشروط من قبل لجنة مختصة.

ملاحظة:

- ليس شرطاً أن كل من حصل على بطاقة سابقة أن يتم تجديد البطاقة له مرة أخرى، وسيتم تقييم جميع المتقدمين حسب المعايير الجديدة.

- البطاقة مختصة فقط بتسهيل مهام حاملها فيما يتعلق بعمل وزارة الداخلية والأمن الوطني.

آخر موعد لتقديم الطلبات يوم الخميس 2014/05/08

وقالت الوزارة في بيانها إن النشطاء يحق لهم الحصول على بطاقة تسهيل مهام، حيث سيتم إصدار البطاقة بناءً على عدد من المعايير، منها حاجة المتقدم للبطاقة، ومستوى نشاطه بحيث تكون الأولوية للمصورين، وأن يكون الناشط مهتماً بمتابعة الأحداث والتغطية الإخبارية، وأن يمتلك صفحة لا تقل عن 5000 متابع على فيسبوك أو 2500 متابع على تويتر، وألا يقل عمره عن عشرين سنة، وأخيراً أن تصدر له شهادة حسن سير وسلوك من وزارة الداخلية.

وعرضت صفحة الوزارة على موقع فيسبوك إمكانية تقديم الطلب الإلكتروني من خلال موقع وزارة الداخلية، ومن ثم ستقوم الوزارة بتقييم الطلبات ودراسة موافقتها للشروط.

“يحيي زين الدين” مدير قسم الإعلام الجديد بوزارة الداخلية في قطاع غزة صرح لنون بوست قائلاً:

إن “إعلان وزارة الداخلية ليس قرارًا ملزمًا للنشطاء، لكنه جاء بناء على طلب النشطاء أنفسهم”.
مؤكدًا أن “مواقع التواصل الاجتماعي فضاء واسع لا يستطيع أي شخص التحكم به”.

فطبقًا لزين الدين، تعرض عدد من النشطاء لمضايقات في مواقف مختلفة بسبب عدم حصولهم على تصاريح للتصوير أو ممارسة عملهم كصحفيين، وهو ما جعل عددًا منهم يخاطبون وزارة الداخلية لتسهيل عملهم، وهو ما تم بالفعل.

الأمر أكدّه الصحفي “أحمد طاهر لولو” مدير صفحة “[عاجل من غزة](#)” على فيسبوك، الذي قال إنه يمتلك هذه البطاقة منذ العام الماضي، وقد ساعدته بالفعل في تسهيل عمله الصحفي. ورغم أنه يشير إلى أن المشرفين على الصفحة التي يرتادها أكثر من 160 ألف متابع، قد عبروا عن تخوفهم في البداية، إلا أن البطاقة بالفعل سهلت عملهم الصحفي لا سيما في المناسبات التي تزداد فيها الحاجة لتنسيق مع الأمن.

عدد من النشطاء على مواقع التواصل عبروا عن رفضهم الشديد للإعلان، والذين أكدوا أنه يأتي في إطار محاولات الحكومات بشكل عام، السيطرة على الفضاء الإلكتروني.

[3yyash@](#) فكرتهم غير مهضومة بالنسبة لي، التجاهل هو الحل الأفضل في مثل هذه الحالة □

— رضوان الأخرس (@April 29, 2014) (rdooan)

[@olanan@Harbia 3yyash](#) ده بجد، هي الوضاعة وصلت للدرجة دي، داخلية فاشلة عايزة تعرف معلومات ببلاش، وبايدين اصحابها، مخبرين من منازلهم

— Usama Al Shazly (@Usamashazly) [April 29, 2014](#)

[@ahmedsamir1981@alaa 3yyash](#) بؤس السلطوية ملة واحدة

— mohamed abo-elgheit (@MohAboelgheit) [April 29, 2014](#)

المدونة الفلسطينية “علا عنان” قالت إن الأولى بوزارة الداخلية “توجيه رجال الأمن لعدم مضايقة الناس، وليس إصدار تصاريح استثنائية، وتقنين عدد الصحفيين”، وفي تعليق لها على الشروط التي حددتها الوزارة، قالت إن “أي شخص يستطيع شراء متابعين على تويتر أو إنشاء حسابات وهمية على فيسبوك”، أما النقطة التي علق عليها عدد من النشطاء، بخصوص شرط “حسن السير والسلوك”، فقد قالت عنها علا إن هذا يعني أن يكون المتقدم “مرضي عنه” أمنيًا للحصول على البطاقة.

زين الدين من جانبه نفى ذلك متسائلاً “هل يريدون أن نعطي تسهيلات لشخص له أسبقيات جنائية؟”، مؤكداً أن شهادة حسن السير والسلوك تعني عدم صدور حكم قضائي ضد الشخص بناء على جناية ارتكبتها.

وخلال العامين الماضيين، أصدرت عدد من المنظمات الحقوقية الدولية من بينها هيومان رايتس ووتش بيانات إدانة لتعامل السلطات الفلسطينية سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية مع الصحفيين والنشطاء.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/2621>